

الباب الثاني

أثر التعاون المالي والاستثماري بين الدول المتقدمة والعالم النامي على التنمية الاقتصادية به

الفصل الأول : أثر التعاون المالي

الفصل الثاني : أثر التعاون الاستثماري

أثر التعاون المالى والاستثمارى بين الدول المتقدمة والعالم النامى على التنمية الاقتصادية به

برغم المعونة الفنية والمعونة التجارية اللتين تقدمهما الدول المتقدمة للعالم النامى ، نجد أنه لم يستطع أن يعتمد على ذاته فى تحقيق حجم مناسب من الاستثمارات الجديدة سنوياً^(١) ، أى أنه وجد نفسه فى حاجة مستمرة بل ومتزايدة إلى التمويل الخارجى وجذب الاستثمارات الأجنبية إليه ، لذلك ولأن الدول المتقدمة يهملها إقراضه وإقامة استثمارات لها على أراضيها - لتحقق عن طريق كل ذلك مكاسب مادية وسياسية ضخمة - نجد أن هناك تعاوناً مالياً واستثمارياً بينها وبينه .

وفى الواقع ، وكما سنرى بعد قليل ، فإن أثر التعاون المالى ، أى القروض المقدمة لدول العالم النامى ، على التنمية الاقتصادية بها ليس مشابهاً تماماً لأثر الاستثمارات المباشرة فى أراضيها على تنميتها الاقتصادية .

(١) ويرجع ذلك خاصة إلى أن هاتين المعونتين محدودتان ، كما أنه فى حين أن المعونة التجارية تقدم بالنسبة لعدد ضئيل نسبياً من منتجات العالم النامى ، نجد الدول المتقدمة تتخذ فى الوقت نفسه إجراءات حمائية ضد العديد من منتجاته الأخرى .

الفصل الأول

أثر التعاون المالى

يرى الكثير من الاقتصاديين أن حصول دول العالم النامى على القروض من الخارج يمكنها من تمويل عملية الاستثمار بها بأكثر مما تتيحها مصادرها المحلية ، مما يؤدي إلى تزايد محسوس فى قدرتها على السير على طريق التنمية الاقتصادية ، وبالتالي إلى أن يحدث بعد فترة معينة تناقص مستمر فى الاعتماد على وسائل التمويل الخارجى إلى أن يصل الاقتصاد القومى هناك إلى مرحلة النمو الذاتى «self - sustained growth» حيث يكون قادراً على أن يحقق مدخرات وطنية بالحجم الذى يكفى للتمويل اللازم للاستثمارات القومية دون اللجوء إلى التمويل الخارجى .

ولكن ما أبعد هذا الوهم عن الحقيقة ، فالمشاهد أنه بالرغم من طول الفترة ، التى قطعتها عملية التنمية فى دول العالم النامى ، فإننا نجد أن هذه الدول تزداد بإطراد اعتماداً على العالم الخارجى فى عملية تمويل استثماراتها على النحو الذى أدى إلى تفجر مشكلة ديونها الخارجية فى أوائل عقد الثمانينيات وتفاقمها تفاقماً مطرداً بعد ذلك . وكما تشير الدلائل فإنه من المتوقع أن يزداد تفاقمها بدرجة كبيرة فى المستقبل . ومعنى ذلك أنه لا يمكننا أن نتوقع أن يستطيع الاقتصاد القومى لهذه الدول أن يصل فى أى وقت فى ظل الظروف السائدة إلى مرحلة النمو الذاتى ، أى أن هذه الدول ستظل فى ظل هذه الظروف فى مرحلة المدين العجوز على الدوام ، وستظل قضية المديونية الخارجية للعالم النامى تمثل أخطر القضايا التى تواجهه فى الحاضر وفى المستقبل ، طالما ظل لا يعمل على اتخاذ سياسات إنتاجية واقتصادية «غير تقليدية» قادرة على أن تغير من الواقع تغييراً جذرياً .

والسؤال الآن هو : ماهى أسباب تفجر وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية؟

وهذا السؤال هو ما سنحاول الإجابة عليه الآن .

أسباب تفجر وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية:

إن أسباب تفجر وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، أى أسباب التفوق المطرد لقيمة ما يجب على عدد متزايد من تلك الدول أن تدفعه كأقساط وفوائد سنوية مستحقة على حجم القروض التى تحصل عليها سنوياً ، تتمثل فى الواقع فيما يلى :

أ- تفوق معدل الفائدة السنوية على المعدل السنوى لنمو القروض:

إن تفوق معدل الفائدة السنوية (ونرمز له بالرمز «م ف») للقروض التى تقدم للدول النامية على المعدل السنوى لنمو تلك القروض (ونرمز له بالرمز «م ن») يؤدى بالضرورة إلى أن يحدث بعد فترة معينة أن يقترب حجم القروض السنوية من قيمة الأقساط والفوائد السنوية المستحقة على الدولة المقترضة ثم تفوق هذه القيمة على ذلك الحجم بعد ذلك ، مهما كان حجم نسبة القسط السنوى ، بينما فى الحالتين الأخرتين ، أى م ن = م ف ، م ن < م ف ، فلا يحدث أبداً أن تتفوق قيمة الأقساط والفوائد السنوية المستحقة على حجم القروض السنوية، مهما كان حجم نسبة القسط السنوى^(١) . ففى حالة م ن = م ف فإنه يأتى الوقت الذى يتساوى فيه حجم القروض السنوية مع قيمة الأقساط والفوائد المستحقة سنوياً ، ولا يحدث أبداً أن تتفوق هذه القيمة على ذلك الحجم مهما كان حجم نسبة القسط السنوى ، وفى حالة م ن < م ف فإن حجم القروض السنوية يكون دائماً أكبر من قيمة الأقساط والفوائد السنوية المستحقة مهما كان حجم نسبة القسط السنوى .

وهذه الحالات الثلاثة نجدها ممثلة فى الجدولين التاليين :

(١) ولقد توصل إلى هذه الحقيقة عدد من الاقتصاديين فى مؤلفاتهم منذ زمن طويل ، ومن تلك المؤلفات نذكر ما يلى :

N.S. Buchanan, International Investment Some Post - War Problems and Issues, in : Canadian journal of Economics and Political Science, Vol X, 1944, pp. 139-149; E.D. Domar, The Effect of Foreign Investment on the Balance of Payments, in : The American Economic Review, Vol. X L, 1950, pp. 805-826; R. Hinshaw, Foreign Investment and American Employment in : The American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol XXXVI 1946, pp. 661-671; and H.B. Lary, The Domestic Effects of Foreign Investment, in : The American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol. XXXVI, 1946, pp. 672-686.

جدول (١)

حجم النسبة ل ر^(١) عند قيم معينة ل م ن ، م ف بفرض أن نسبة القسط السنوى (ق) = ١٠٪

٦	٥	٤	٣	٢	١	م ف / م ن
١٤٥	١٣٦	١٢٧	١١٨	١٠٩	١٠٠	١
١٣٣	١٢٥	١١٧	١٠٨	١٠٠	٩٢	٢
١٢٣	١١٥	١٠٨	١٠٠	٩٢	٨٥	٣
١١٤	١٠٧	١٠٠	٩٣	٨٦	٧٩	٤
١٠٧	١٠٠	٩٣	٨٧	٨٠	٧٣	٥
١٠٠	٩٤	٨٨	٨١	٧٥	٦٩	٦

جدول (٢)

حجم النسبة ل ر عند قيم معينة ل م ن ، م ف بفرض أن نسبة القسط السنوى (ق) = ٥٪

٦	٥	٤	٣	٢	١	م ف / م ن
١٨٣	١٦٦	١٥٠	١٣٣	١١٧	١٠٠	١
١٥٧	١٤٣	١٢٩	١١٤	١٠٠	٨٦	٢
١٣٨	١٢٥	١١٣	١٠٠	٨٨	٧٥	٣
١٢٢	١١١	١٠٠	٨٩	٧٨	٦٧	٤
١١٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٧٠	٦٠	٥
١٠٠	٩١	٨٢	٧٣	٦٤	٥٥	٦

(١) ل ر = أى الحد النهائى للنسبة ل (أى النسبة بين م ف و م ن) - يمكن إيجاده كما يلى :

$$ل ر = \frac{(نسبة القسط السنوى + معدل الفائدة) ١٠٠}{(نسبة القسط السنوى + معدل نمو القروض السنوية)}$$

$$= \frac{١٠٠ (م ف + ق)}{(ق + م ن)}$$

وجدير بالذكر أن هناك عاملاً هاماً يزيد من تفوق معدل الفائدة السنوية على المعدل السنوى لنمو القروض ، هو لجوء الدول النامية فى كثير من الأحيان إلى تمويل مشروعات استثمارية طويلة الأجل بقروض الصادرات قصيرة الأجل رغم أنها ذات معدلات فائدة مرتفعة جداً (حيث أنه يمكنها بسهولة الحصول عليها) وكذلك بقروض من البنوك التجارية بالدول المتقدمة رغم أنها ذات معدلات فائدة مرتفعة جداً نسبياً (حيث أنه يمكنها الحصول عليها بسهولة نسبياً) .

ب - طريقة حساب الفوائد المستحقة على القروض :

فطبقاً لاتفاقيات القروض بين الدول النامية والعالم الخارجى يقسط القرض عادة أقساطاً نصف سنوية أو سنوية متساوية ومتتالية ، يستحق أولها بعد فترة معينة من تاريخ إجراء أول سحب من القرض لصالح أى من المشروعات ، التى تتضمنها اتفاقية القرض . وفى خلال فترة السماح تلك يتم دفع الفائدة فقط على أصل القرض (وهى تمثل مبلغاً ثابتاً بطبيعة الحال ، حيث أن أصل القرض يظل ثابتاً طيلة هذه الفترة) ، ثم يسدد أصل القرض والفائدة المركبة عليه بدفع مبالغ نصف سنوية أو سنوية متساوية خلال فترة تسديد القرض ، وقيمة المبلغ النصف سنوى أو السنوى المستحق الوفاء به تساوى حاصل ضرب قيمة أصل القرض فى عامل استرداد رأس المال «Capital Recovery Factor» ، ويحسب هذا العامل على أساس الفائدة المركبة على الرصيد المتبقى غير المسدد .

ج - تدهور قيمة الدولار الأمريكى :

فكما هو معروف ، فإن الدولار الأمريكى هو العملة الأجنبية التى غالباً ما تسدد بها الدول النامية الأقساط والفوائد المستحقة عليها سنوياً للخارج ، وإن تدهور قيمته مقابل عملات دول متقدمة أخرى مثل الجنيه الاسترلى ، المارك الألمانى ، الفرنك السويسرى ، والين اليابانى يؤدى إلى ارتفاع قيمة الديون المحصول عليها من تلك الدول المتقدمة محسوبة بالدولار الأمريكى ويرتفع بالتالى أعباؤها السنوية مقومة بهذا الدولار .

فإذا افترضنا مثلاً أن دولة نامية اقترضت من ألمانيا الغربية مبلغ ٢,٩٧٦٥ مليار مارك فى ١٩ إبريل عام ١٩٨٥ ، فتكون بذلك قد افترضت ما يعادل مليار دولار أمريكى فى ذلك

الوقت ، حيث كان الدولار عندئذ يساوى ٢,٩٧٦٥ مارك^(١) . وحيث أن الدولة المدينة تستطيع أن تدفع قيمة أقساط وفوائد الدين بالدولارات ، فإن على هذه الدولة طبقاً لذلك تسديد أقساط وفوائد دين تبلغ قيمته ما يعادل واحد مليار دولار . ولكن بوصول سعر الدولار فى ١٩٩٢/٧/٤ إلى ١,٥١٨٥ مارك فقط^(٢) ، فإن قيمة ذلك الدين ترتفع نتيجة لهذا الانخفاض فى سعر الدولار فى تلك الفترة إلى ١,٩٦٠٢ مليار دولار ، أى أن قيمة ذلك الدين مقوماً بالدولار ترتفع عندئذ بنسبة ٩٦,٠٢ ٪ ويرتفع معها بنفس النسبة بطبيعة الحال عبء خدمة هذا الدين .

وبطبيعة الحال أن دخول الدول النامية مرحلة تفوق قيمة الأقساط والفوائد السنوية المستحقة على حجم القروض السنوية التى تحصل عليها تلك الدول معناه أن التعاون المالى بين الدول المتقدمة والعالم النامى أصبح يؤثر تأثيراً سلبياً على حجم الاستثمار القومى السنوى بالدول النامية وبالتالي أيضاً على المعدل السنوى لنمو حجم التوظيف والانتاج المحلى والدخل القومى هناك .

(١) أنظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥/٤/٢٠ ، ص ١٣ .

(٢) أنظر : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢/٧/٥ ، ص ١٣ .

الفصل الثاني

أثر التعاون الاستثماري

كما هو معروف فإن الاستثمار المباشر في الدول النامية قد تحقق في الدول النامية بحجم صغير وأن الاستثمار المباشر السنوي هناك يزيد ببطء^(١) . وفي الوقت نفسه فإن الاستثمار الأجنبي في دولة ما لا يظل بطبيعة الحال إلى الأبد ، وعادة يجدد مرة واحدة فقط ومعنى ذلك أنه يظل هناك لعدة سنوات فقط .

وإننا نريد الآن أن نتعرف على الأثر «المباشر» للاستثمارات الأجنبية على الدخل القومي السنوي وأثرها على حجم الاستثمار القومي السنوي في ظل تلك الحقائق السابقة .

١- الأثر المباشر للاستثمارات الأجنبية على الدخل القومي السنوي

بسبب النمو البطيء للقيمة النقدية للاستثمار الأجنبي المباشر السنوي في الدول النامية - برغم الإغراءات العديدة المقدمة منها للاستثمارات الأجنبية المباشرة^(٢) - وكذلك بسبب عدم استمرار وجود المشروع الأجنبي داخل الدولة المضيفة إلى الأبد ، فإننا نجد أن القيمة النقدية للاستثمار المباشر «الصافي» السنوي تقل بعد مدة معينة من بدء تنفيذ الاستثمار المباشر بدرجة فلكية ثم تزداد بعد ذلك مع الوقت ببطء شديد ، كما أن القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر «الصافي» السنوي تقل بعد مدة معينة بدرجة فلكية ثم ترتفع مع الوقت ببطء أشد من البطء ، الذي تزداد به القيمة النقدية للاستثمار المباشر الصافي السنوي .

ويمكننا إثبات ذلك بالاستعانة بالمثال العددي التالي :

(١) يستثنى من ذلك القول دول البترول . فكما نعلم فإن الاستثمار المباشر في هذه الدول قد تحقق في البداية بحجم كبير نسبياً كما أن الاستثمار المباشر السنوي هناك يزيد عادة بسرعة نسبياً .

(٢) أنظر على سبيل المثال : إبراهيم نافع ، الاستثمارات الأجنبية ، ضرورات وشروط جذبها ، جريدة الأهرام، القاهرة ٢/٣/٢٠٠١ ، ص ١ .

المثال العددى الأول :

يقوم هذا المثال على الفروض الأربعة التالية :

أ - أن قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر الأول تبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكى .

ب - أن الاستثمار الأجنبى المباشر السنوى يزداد بمعدل ٤ ٪ .

ج - أن يظل أى مشروع أجنبى ٣٠ سنة فى المتوسط فى عملية الإنتاج داخل الدولة المضيفه ،

أى أن المشروعات الأجنبية تستهلك بعد ١٥ عاماً وتجدد فى المتوسط مرة واحدة فقط .

د - أن قيمة المشروع ، والتي تخرج من الدولة المضيفه بالعملة الصعبة بطبيعة الحال بعد انتهاء

عمله تصل إلى ٦٥٧, ٢٣٥ ٪ من قيمته وقت تنفيذه ، وذلك بفرض أن المعدل السنوى

لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الرأسمالية يبلغ ٣ ٪ فقط . (فالمستثمر الأجنبى يحرص

على أن تكون القيمة النقدية لاستثماره عند انتهاء عمل المشروع بالدولة المضيفه مرتفعة

إلى الحد الذى تتساوى عنده القيمة الحقيقية لها مع القيمة الحقيقية للسميلغ الذى كان

موظفاً بالمشروع عند تنفيذه هناك) .

يتضح من النتائج التى حصلنا عليها من هذا المثال - والمبينة بالجدول بالملحق الأول

بنسخة الملحق الخاصة بمؤلفنا هذا - أولاً أن نسبة القيمة النقدية للاستثمار الأجنبى المباشر

«الصافى» السنوى إلى القيمة النقدية للاستثمار الأجنبى المباشر «الصافى» فى العام الأول من

دخول المشروعات الأجنبية داخل الدولة النامية المضيفه تصل إلى ٣١١, ٨٦٥٤ ٪ فى العام

الثلاثين ثم تنخفض فى العام الحادى والثلاثين - أى فى العام الذى يبدأ فيه تحويل قيم

مشروعات أجنبية بعد انتهاء فترة عملها داخل الدولة المضيفه إلى الخارج ، تلك الفترة التى

تمتد ثلاثين عاماً - إلى ٨٨, ٦٨٣ ٪ ثم ترتفع تلك النسبة بعد ذلك ببطء شديد ، فنجدها

تبلغ مثلاً فى العام الثانى والثلاثين ٢٣٠٣, ٩٢ ٪ فقط وفى العام الخامس والأربعين

١٥٣, ٥٦٧٠ ٪ فقط ، ويتبين ثانياً من النتائج المبينة بنفس الجدول أن نسبة القيمة النقدية

للاستثمار الأجنبى المباشر «الصافى» السنوى إلى القيمة النقدية للاستثمار الأجنبى المباشر

السنوى تنخفض من ١٠٠ ٪ فى الأعوام الثلاثين الأولى إلى ٢٧, ٣٤٢ ٪ ابتداء من العام

الحادى والثلاثين ، كما يتضح ثالثاً أن نسبة القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر «الصافى» فى

العام الحادى والثلاثين إلى القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر فى العام الأول تبلغ ٦٢٤, ٣٣ ٪ فقط ورابعاً أن نسبة القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر «الصافى» السنوى إلى القيمة الحقيقية للاستثمار المباشر السنوى تنخفض من ١٠٠ ٪ فى السنوات الثلاثين الأولى إلى ٢٥, ١٦٣ ٪ ابتداء من السنة الحادية والثلاثين .

وعلى ذلك فإن التعاون الاستثمارى بين العالم المتقدم والدول النامية لا يستطيع أن يزيد القيمة المضافة السنوية كثيراً فى تلك الدول (باستثناء دول البترول) .

وفى نفس الوقت فإن فقط جزء صغيراً نسبياً من القيمة المضافة السنوية التى تتحقق عن طريق المشروعات الأجنبية يمثل جزء من الدخل القومى للدولة المضيفة ، حيث أن أرباح المستثمرين الأجانب وكذلك أجور ومرتبآت الأجانب ، الذين يعملون فى تلك المشروعات ، لا تعد جزء من الدخل القومى لتلك الدولة وأن تلك الأرباح والأجور والمربآت تكون الجزء الأكبر للقيمة المضافة السنوية ، التى تتحقق عن طريق تلك المشروعات .

٢- أثر الاستثمارات الأجنبية على حجم الاستثمار القومى السنوى

فى الواقع أنه برغم الأرباح والفوائد وقيمة المواد الخام المستوردة والأجور والمربآت وتكاليف نقل التكنولوجيا التى تمحول إلى الخارج نتيجة لقيام المشروعات الأجنبية وكذلك برغم أنه يتم استيراد كميات أكبر من السلع الاستهلاكية نتيجة لأثر الدخل لتلك الاستثمارات الأجنبية فإن هذه - أى الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة التحويلية - لها أثر إيجابى على تطور كمية العملات ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد السلع الرأسمالية لتنفيذ مشروعات محلية وبالتالي على تطور حجم الاستثمارات المحلية الجديدة ، وذلك لأن جزء من واردات تلك الدولة يحل محلها منتجات بعض تلك المشروعات الأجنبية وأن قيمة هذا الجزء الموفر من الواردات يكون عادة أكبر من تلك المبالغ التى تذهب إلى الخارج بالعملة الصعبة نتيجة لأقامة تلك المشروعات ، كما أنه عادة تكون قيمة صادرات المشروعات الأجنبية المقامة بغرض الانتاج للتصدير إلى الخارج هى الأخرى أكبر من تلك المبالغ التى تذهب إلى الخارج بالعملة الصعبة نتيجة لهذه المشروعات ، كل ذلك يحدث طالما لم يبدأ بعد تحويل قيم المشروعات الأجنبية من الدولة المضيفة إلى الخارج بعد انتهاء عملها هناك ، حيث

أنه عند بدء تحويل قيم المشروعات الأجنبية من الدولة المضيفة إلى الخارج ، يبدأ تحول أثر الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة التحويلية على تطور كمية العملات ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد السلع الرأسمالية لتنفيذ مشروعات محلية ، من أثر إيجابى مطرد إلى أثر سلبى يزداد حجمه مع الوقت ، وذلك للارتفاع السريع الذى يحدث فى قيم المشروعات الأجنبية ، التى تحول سنوياً من الدولة المضيفة إلى الخارج بعد انتهاء عملها هناك .

ويمكننا اثبات ذلك بالاستعانة بالمثال العددي التالى :

المثال العددي الثانى :

يقوم هذا المثال على خمسة فروض ، الثلاثة الأولى منها تماثل الفروض الثلاثة الأولى بالمثال العددي السابق ، أما الفرضان الواقعيان الآخران لمثلنا هذا فهما :

الفرض الرابع : أن قيمة المشروع الأجنبى المحولة إلى الخارج عند انتهاء عمله تبلغ ٢٣٥ ٪ من قيمة استثماراته عند تنفيذه .

الفرض الخامس : أن الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة التحويلية تزيد كمية العملات الصعبة ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية ، بنسبة ٣ ٪ سنوياً من قيمة تلك الاستثمارات فى المتوسط وذلك قبل خصم قيم المشروعات الأجنبية المحولة للخارج سنوياً لانتهاء عمل كل منها داخل الدولة المضيفة .

يتبين من النتائج ، التى حصلنا عليها من هذا المثال - والموضحة بالجدول فى الملحق «٢» بنسخة الملاحق الخاصة بمؤلفنا هذا - أن الأثر الإيجابى للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجال الصناعة التحويلية على كمية العملات الصعبة ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية ، لم يستطع فى بداية الأمر إلا أن يكون أثراً ضئيلاً كما أنه لا يزداد إلا ببطء ، وأنه ابتداء من العام الذى يبدأ فيه تحويل قيم مشروعات أجنبية بعد انتهاء عملها داخل الدولة المضيفة إلى الخارج يتحول الأثر الإيجابى لتلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة السنوية على كمية العملات الصعبة ، التى تخصصها

الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعات ، إلى أثر سلبي يزداد حجمه مع الوقت ، لدرجة أنه يصبح في السنة الخامسة والأربعين وحدها يمثل حوالى ثلاثة أمثال ما كان عليه في السنة الحادية والثلاثين (أى السنة التي بدأ فيها تحول الأثر الإيجابي إلى أثر سلبي) . كما يتضح من نفس المثال أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك في السنوات الثلاثين الأولى قد أزدادت كمية العملات الصعبة ، التي تخصصها الدولة النامية المضيفة لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية - على أساس تلك الفروض المفترضة في مثالنا - بمبلغ ٦٢٤٨, ٢١٢٤ مليون دولار أمريكي ، غير أنها تقلل كمية العملات الصعبة تلك في الخمس عشرة سنة التالية بمقدار ٤٤٨٧, ١٧٩١ مليون دولار أمريكي .

وفي الواقع أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال السياحة ومجال الخدمات مثل نقل الركاب والبضائع وغيرها من الخدمات - باستثناء الخدمات المصرفية - آثار مشابهة لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الصناعة التحويلية على كمية العملات الصعبة ، التي تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية .

وجدير بالذكر أن قوانين الاستثمار في العديد من دول العالم النامي قد سمحت بإقامة استثمارات أجنبية مباشرة في مجال الخدمات المصرفية أى بإقامة بنوك أجنبية ، بنوك مشتركة ، وفروع لبنوك أجنبية بها بغرض تقديم التمويل الاستثمارى سواء للمشروعات المحلية أو المشتركة أو الأجنبية التي تقام داخلها وللمشروعات التي تعمل في المناطق الحرة بها ، وكذلك للمساهمة في تمويل عمليات تجارتها الخارجية ، وذلك عن طريق جذبها لمدخرات المواطنين العاملين في الخارج والأموال الأخرى مثل فوائض أموال الدول النامية الغنية . غير أنه وجد أن عدداً كبيراً من هذه البنوك لا تحاول استغلال فرص الإستثمار المتاحة في الدول النامية المضيفة إلا فقط في أضيق الحدود ، ومن ثم فهي تحول معظم المدخرات المودعة بها إلى الخارج ، حيث تودعها في بنوك أخرى بفائدة أعلى أو تشتري بها سندات وأسهم أجنبية ، كما أن عدداً من تلك البنوك يقتصر عملها على دور الوكيل ، حيث تقوم بالحصول على أموال من مواطني الدولة المضيفة وتقوم بإيداعها في البنوك الأجنبية بالخارج^(١) .

(١) أنظر سورس اليهودى في طريقه لشراء البنوك وشركات التأمين المصرية ، تحقيق صحفى أجراه صبحى بحيرى مع د. أحمد على دغيم وآخرين ، جريدة الشعب ، ٩٨/٥/٢٩ ، ص ٣ .

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التى تتحقق سنوياً فى دول العالم النامى بفرض استخراج سلع الطاقة والمواد المعدنية - والتى تحتاج إليها الدول الصناعية - فلها فى الواقع أثر إيجابى كبير نسبياً ومطرود على كمية العملات الصعبة ، التى تخصصها الدولة النامية المضيفة سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ مشروعاتها المحلية ، وذلك فى عدد كبير من السنوات ، برغم أن المستثمر الأجنبى يحصل على جزء كبير من الانتاج نظير ما ينفقه من أموال فى عمليات البحث والتنقيب والاستخراج ، غير أنه عند بدء تحويل قيم المشروعات الأجنبية التى ينتهى عملها فى ذلك المجال داخل الدولة المضيفة إلى الخارج - أى عادة بعد خمسين عاماً من بدء تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة - يبدأ ذلك الأثر الإيجابى لذلك النوع من الاستثمارات فى الانخفاض انخفاضاً مطرداً وغالباً يأتى الوقت ، حيث يتحول ذلك الأثر الإيجابى لها إلى أثر سلبى مطرد .

وفى الواقع أن حجم الاستثمار المباشرة السنوى فى مجال استخراج سلع الطاقة والمواد المعدنية فى العالم النامى يمثل ٢٠ ٪ فقط من حجم الاستثمار الأجنبى المباشرة السنوى هناك^(١) .

مما سبق يتضح لنا أن الاستثمارات الأجنبية فى العالم النامى يكون لها لفترة معينة أثر إيجابى متزايد ببطء على تطور كمية العملات الصعبة ، التى يمكن تخصيصها سنوياً لاستيراد سلع رأسمالية لتنفيذ المشروعات المحلية هناك ، أى يكون لها فى تلك الفترة أثر إيجابى متزايد ببطء على تطور حجم الاستثمار القومى السنوى بالدول النامية (وبالتالى على معدل النمو السنوى لحجم التوظيف والانتاج المحلى والدخل القومى هناك) ، وبعد تلك الفترة يتحول الأثر الإيجابى للاستثمارات الأجنبية على تطور كمية العملات الصعبة ، التى يمكن للدول النامية تخصيصها سنوياً لاستيراد سلع استثمارية لتنفيذ المشروعات المحلية ، أى على حجم الاستثمار القومى السنوى (وبالتالى على معدل النمو السنوى لحجم التوظيف والانتاج المحلى والدخل القومى هناك) إلى أثر سلبى يتزايد حجمه مع الوقت .

(١) أنظر : د. سميحة السيد فوزى ، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، عدد يناير وإبريل ١٩٨٩ ، ص ١٩٠ .

وجدير بالذكر أن هناك تزايد مطرداً فى عدد الدول النامية ، التى تحول فيها أثر التعاون الاستثمارى بينها وبين العالم المتقدم على حجم الاستثمار القومى السنوى بها (وبالتالى على معدل النمو السنوى لحجم التوظيف والانتاج المحلى والدخل القومى هناك) من أثر إيجابى إلى أثر سلبى .

وبجانب كل ذلك فإن للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعداً استراتيجياً يهدد الأمن القومى للأجيال الحالية والقادمة بالدول النامية ، كما أنها تؤدى إلى إغتراب اقتصادها القومى ، ويحدث كل ذلك بدرجة كبيرة ، خاصة لأن نسبة تلك الاستثمارات بتلك الدول إلى حجم ثرواتها القومية هى فى حقيقة الأمر نسبة غير ضئيلة^(٢٠١) .

(١) انظر : د. أحمد على دغيم ، بعد مؤتمر القاهرة .. بديلان لاستثمارات الأجانب ، سبق ذكره ، ص ١٠ وكذلك المرجع التالى :

H. Giesecke, Industrieinvestitionen in Entwicklungsländern, Risiken und Chancen (Schriften des Hamburgischen Welt Wirtschafts-Archivs), Nr. 18, Hamburg 1963, S. 23.

(٢) برغم أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة إلى أحجام ثرواتها القومية تمثل نسبة ضئيلة للغاية ، نجد أنها تعارض فى كثير من الأحيان إقامة استثمارات أجنبية مباشرة بها خاصة فى القطاعات الحيوية ، كما أن الأصوات تعلق هناك بشدة مطالبة بالحد من تلك الاستثمارات لديهم . انظر : د. أحمد على دغيم ، بعد مؤتمر القاهرة .. بديلان لاستثمارات الأجانب ، ذكر سابقاً .